

تقارير علمية

مؤتمر

((تحولات عالمية .. الدولة في مواجهة أنماط جديدة من التحديات))

الموافق الخميس - الجمعة ٩-١٠ / ٦ / ٢٠٢٢

تقرير عن مؤتمر قسم الدراسات السياسية مع التوصيات

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

تقرير توصيات مؤتمر قسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية المنعقد بتاريخ ٩-١٠ / ٦ / ٢٠٢٢ بالتعاون والشراكة مع كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية / قسم العلاقات والسياسة الخارجية ، وكلية العلوم السياسية / جامعة الموصل ، و مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد والموسم :-

(تحولات عالمية .. الدولة في مواجهة أنماط جديدة من التحديات)

تشير التحولات العالمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى عدد من الآفاق التي تستند الى تحليل معمق للمعطيات الراهنة وامتداداتها المحتملة استنادا إلى مناهج تجمع بين الخيارات المختلفة للرؤية والتحليل، لذا كانت احدى نتائج التحليل ، ان مجموعة من التحديات ستكون شاخصة في مواجهة الدولة وبأنماط مختلفة .

وقد خرج مؤتمر قسم الدراسات السياسية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الثامن بمجموعة من التوصيات في هذا الشأن لعل الابرز والاهم منها :

١- هناك عوامل محددة ستضع بصماتها على العالم خلال العقدين المقبلين، وفي مقدمها انتشار وباء كورونا بعده أخطر اضطراب عالمي منذ الحرب العالمية الثانية وصعوبة السيطرة عليه، وكذلك التغيرات المناخية وشيخوخة السكان في الدول الصناعية الكبرى بما فيها الصين، والأزمات المالية وخطورة الانقسامات نتيجة التطور المذهل في التقنيات ووسائل التواصل والاتصالات، ودخول لاعبين جدد وكيانات غير حكومية إما في النطاق الإقليمي أو على المستوى الدولي، فضلا عن تحول مسارات القطبية الدولية نحو مشاركة اطراف دولية مراجعة في النظام الدولي مما سينتج تحديات كبيرة على المستوى العالمي ستتج عن احتدام التنافس على النفوذ وبلوغه أعلى مستوى منذ الحرب الباردة، مما سينتج عنه بيئة جيوسياسية متقلبة وتصادمية تعيد تشكيل تعددية الاقطاب وتوسع الفجوة بين التحديات العابرة للحدود، مما يتطلب الدخول في ترتيبات المشتركة لمعالجتها والحد من تداعياتها والتكيف معها .

٢- ينبغي على الوحدة الدولية في النظام الدولي بعدها مؤسسة تضم الافراد ان نجد مسارات جديدة للتعامل مع تنامي دور تمكين الافراد في النظام الدولي والذي سينعكس على حدود مكانة وقوة الدولة .

٣- ينبغي على الدول المتوسطة والصغيرة في النظام الدولي الاستفادة من ظاهرة انتشار القوة بين مراكز متعددة ، وتوظيف مرحلة غياب قوة دولية مهيمنة في النظام الدولي، عبر التحرك بأطر من التحالفات تمهيداً لتشكيل وضع دولي لنظام دولي بصيغة متعددة .

٤- من الضروري جدا ان تستعد الدول وبخاصة التي تواجه تداعيات التحولات العالمية لموجات من الازمات في مقدمتها تراجع معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع كثافة

السكان في المدن وارتفاع معدلات الهجرة والنزوح الداخلي نتيجة للاوضاع الانسانية التي ستخلفها الحروب كما حصل في اوكرانيا .

٥- يجب على الدولة ان تضع معالجات سريعة والتنبه لمخاطر انعكاس التحولات العالمية على مستوى مصادر الثروات والموارد المهمة والعذاء، فالعالم يتجه نحو اتساع حجم الطلب على الموارد بالتزامن مع ارتفاع اعداد السكان مما سيؤثر على وفرة المصادر وبخاصة ازدياد الطلب على المياه.

٦- يبرز الامن بجوانبه المتعددة ضمن اهم مستويات التحدي النابع من حجم التحولات التي يشهدها النظام الدولي . فالدولة ستكون في مواجهة انماط من التحديات الامنية المستجدة ، والتي ستكون غاية في الصعوبة والتعقيد من ناحية الفهم والاستيعاب والمواجهة وفي مقدمتها التحديات السيبرانية ووالاختراق الخارجي وحروب المعلومات وتطور انماط الحروب واجيالها . مما يتطلب من الدولة توجيه جهودها لتحقيق نسبة مقبولة من المجابهة لهذه التحديات عبر استراتيجيات مخصصة لذلك في مقدمتها توفر الادراك الاستراتيجي الصحيح والقدرة على توظيف عوامل المواجهة والقرار الاستراتيجي .

وبالنسبة لبلدنا العراق، وبعده دولة محورية ضمن نظام إقليمي يسهم في توازنات دولية معقدة، فلا بد ان نفرد له جانبا من هذه التوصيات وهو ما يهمننا تحديدا فيما يتعلق بالتحولات واثرها في انتاج تحديات تواجه الدولة .

١- ضرورة تكون الادراك الاستراتيجي العراقي للبيئة الدولية من خلال تحليل المعطيات وابعادها وافاقها بكل جوانبها مما يسهم في توجيه السياسة الخارجية للدول بالشكل الصحيح مما يمكنه اولا من تحديد مسارات سياسته الخارجية في ضوء ادراك التحولات ومخرجاتها والاثار التي يمكن ان تنعكس عليه .

٢- هناك حاجة ملحة لتحديد المفاهيم والأطر العامة للسياسة الخارجية العراقية، أي تحديد مذهب سياسي في العلاقات الدولية له معياره ونمطه الواضح، كسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، والابتعاد عن سياسات الاستقطاب الدولية والنأي عن سياسة المحاور المتصارعة، وتبني التوازن في التوجه السياسي الخارجي بين معظم الاطراف الدولية الفاعلة، في مرحلة تؤدي فيها التحولات العالمية دورا مهما في تشكل ملامح النظام الدولي القادم.

٣- ينبغي ان تحظى القوى الكبرى في النظام الدولي بمكانة مهمة على سلم اولويات صانع القرار العراقي، فهي بوزنها الاستراتيجي وبما تتوافر عليه من مقومات مرشحة لتغيير خارطة التحالفات الدولية لذا على دوائر صنع القرار العراقي ان تدرك مدى أهمية بناء علاقات جديدة معها عبر بوابات متعددة وتوظيف ما يمتلكه العراق من أوراق ومغريات لجذب الصين إليه عبر شراكات فاعلة .

٤- لا بد ان يتبنى العراق مبدأ التوازن والارتباط في علاقاته مع العالم في اطار التغيير الحاصل في مراكز القوى والاستقطابات والادوار ، مع التأكيد على اهمية توفر ادراك استراتيجي لعملية انتقال عناصر القوة ، ولامح تشكل القطبية الجديدة وان يسعى الى

تحقيق قدر من التوازن بين توجهاته السياسية الخارجية ازاء الولايات المتحدة وطبيعة علاقاته معها، وبين الحاجة للدور الصيني، وان يستكمل مقومات ارتباط المصالح مع الطرفين لتحقيق اكبر قدر من المكاسب وان يكون منطقة جذب استراتيجي للجانبين في اطار من الشراكات والتعاون بعيدا عن تصادم الاستراتيجيات.

٥- من الضروري ان تنطلق الاستراتيجية العراقية تجاه القوى الكبرى المتنافسة والصاعدة من التركيز من البراغماتية التي تحاكي المصالح وبناء مرتكزات علاقة وثيقة تخدم العراق على الصعيدين الآني والمستقبلي.

٦- هناك مؤشرات عديدة تدل على وجود فرصة مؤاتية للعراق للانتقال من مرحلة العلاقات التقليدية والتبعية، إلى مرحلة اساسها التخطيط الاستراتيجي الدقيق في العلاقات الدولية نتيجة لتوافر مجموعة من العوامل التي افرزتها التحولات العالمية ، مما يمهد الطريق نحو تبني قرارات استراتيجية مهمة تصب في مصلحة التوجه العراقي لأقامه أفضل العلاقات مع القوى العالمية بالدرجة التي يمكن ان توصف الدبلوماسية العراقية بالفاعلة فيما يخص الاداء السياسي الخارجي.